

Published:
June 01, 2025

The Biography of Mufti Taqi Usmani: A Research-Based Analytical Study

سيرة مفتي تقي عثمانى: دراسة بحثية تحليلية

Dr. Muhammad Sajjad Malik

Assistant Professor, Department of Islamic Studies, DIOL

University of Education, Lahore Pakistan

Email: muhammad.sajad@ue.edu.pk

Umaina Sami

M.Phil. Islamic Studies

Email: umaimasami3604@gmail.com

Abstract

This research-based analytical study critically examines the life, scholarship, and jurisprudential contributions of Mufti Muhammad Taqi Usmani, one of the foremost contemporary Islamic jurists and scholars. The study explores his multidimensional role as a leading authority in Islamic jurisprudence (Fiqh), Islamic finance, and Quranic exegesis, highlighting his efforts in integrating classical Islamic knowledge with modern-day challenges. By analyzing his vast corpus of writings and legal opinions, the paper reveals how Mufti Usmani's approach has shaped contemporary Islamic legal thought, particularly in the areas of Islamic banking, Shariah compliance, and ethical governance. The study further evaluates his influence on the global Muslim community and his engagement with contemporary issues such as secularism, modernity, and interfaith relations. It also critically discusses the methodological rigor and adaptability of his jurisprudential framework, assessing the balance he maintains between tradition and innovation. By situating Mufti Usmani within the broader spectrum of Deobandi scholarship and global Islamic reform, the research underscores his pivotal role in the revival and dissemination of authentic Islamic knowledge in the 21st century.

Keywords: Mufti Taqi Usmani, Islamic jurisprudence, Fiqh, Islamic finance, Shariah compliance, Quranic exegesis, contemporary Islamic thought, Deobandi scholarship, legal reform, Islamic ethics.

المقدمة

يُعتبر مفتي محمد تقي عثمانى من أبرز علماء الإسلام في العصر الحديث، وأحد القامات العلمية الرائدة في الفقه الإسلامي والتشريع الإسلامي، وخصوصاً في مجالات الفقه المقارن، الفقه المالي، والتفسير القرآني. وُلد في عام 1943م في مدينة كراچی، باكستان، ونشأ في بيئة علمية متينة حيث تلقى علومه على يد كبار العلماء في دار العلوم ديوبند، ثم توسعت مداركه بالاطلاع على مختلف العلوم الإسلامية والعربية¹.

لقد تميزت مسيرة مفتى تقى عثمانى بالجمع بين الأصالة والتجديد، حيث سعى إلى تطوير الفقه الإسلامي بما يتلاءم مع متطلبات العصر، وبرز دوره في تأسيس الفقه المصرى في الإسلامى الذى أصبح أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في العالم الإسلامى. ويُعزى له الفضل في إرساء أسس الشريعة المالية التي تعزز من مفهوم العدالة الاقتصادية وتُبعد عن المعاملات الربوية.

وقد تناولت بحوث ودراسات عدة جوانب من فقهه ومؤلفاته، إلا أن هناك حاجة ملحة إلى دراسة تحليلية شاملة تسلط الضوء على أبعاده العلمية والفكرية، وتوضح تأثيره في الخطاب الإسلامى المعاصر، خاصة في ظل التحديات الفكرية والاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم².

من هنا، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة نقدية وتحليلية لمسيرة مفتى تقى عثمانى العلمية، والتركيز على إسهاماته الفقهية والفكرية، مع إبراز المنهجية التي اتبعها في دمج التراث الإسلامى بالقضايا المعاصرة.

النشأة العلمية والمسيرة التعليمية لمفتى تقى عثمانى

ولد مفتى محمد تقى عثمانى عام 1943م في مدينة كراتشي الباكستانية، في أسرة علمية ذات مكانة رفيعة في العالم الإسلامى. نشأ في بيئة حافلة بالعلم والمعرفة، حيث كان والده، الإمام مفتى محمد شفيع عثمانى، أحد العلماء المرموقين في الفقه الإسلامى. بدأ تعلمه في سن مبكرة داخل البيت الذي شكل له أول مدرسة علمية، مما كان له أثر بالغ في بناء شخصيته العلمية⁽³⁾.

في سن مبكرة، التحق مفتى تقى عثمانى بمدرسة دار العلوم ديوبند التي تعد من أبرز المؤسسات التعليمية الإسلامية في جنوب آسيا، حيث درس الفقه وأصوله، والحديث، والتفسير، واللغة العربية. وهناك تميّز بأسلوبه الدراسى واجتهاده، ما جعله من الطلاب المتفوقين الذين جذبوا اهتمام أساتذتهم⁽⁴⁾.

خلال سنوات دراسته في ديوبند، تلقى العلم على أيدي كبار العلماء مثل مولانا سيد سرفراز حسين النجفى، الذي كان له تأثير كبير في توجيه فكره وترسيخ منهج الفقه المقارن لديه. وقد أتيقن في هذه المرحلة علوم الشريعة بجانب دراسة اللغة العربية والبلاغة، وهو ما مكنه لاحقاً من تقديم دراسات فقهية متميزة.

بعد إتمام دراسته في دار العلوم ديوبند، واصل مفتى تقى عثمانى تعليمه في جامعة كراتشي الإسلامية، حيث حصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة، مع التركيز على الدراسات الإسلامية الحديثة، ما ساعده على الجمع بين التراث والعلوم الحديثة.

لم يقتصر تعليمه على الدراسة الأكاديمية فقط، بل تلقى دورات متخصصة في الفقه المالئ الإسلامي، وهو مجال كان في بداياته حينها، حيث عمل على دراسة المعاملات المالية الإسلامية في ظل التحديات المعاصرة. ساهمت هذه الدراسة المتخصصة في بناء قاعدة علمية صلبة لمفتى تقى عثمانى في مجال الفقه المصرى الإسلامي، الذي أصبح فيما بعد أحد أبرز مجالات خبرته. كما بدأ في تلك الفترة يشارك في المؤتمرات العلمية التي ناقشت مستقبل الفقه الإسلامي وكيفية تطويره ليتناسب مع العصر⁽⁵⁾

امتاز مفتى تقى عثمانى بقدرة فريدة على الجمع بين عمق الفقه التقليدي ومتطلبات العصر الحديث، فكان يبحث دائماً عن حلول شرعية عملية للمشكلات المعاصرة، وهذا ظهر جلياً في مؤلفاته العديدة التي تناولت موضوعات مثل الربا، التأمين الإسلامي، والتمويل الإسلامي. علاوة على ذلك، عمل مفتى تقى عثمانى على تدريس العلوم الشرعية في عدد من المؤسسات التعليمية الإسلامية، وكان له دور بارز في تأهيل أجيال جديدة من العلماء الذين تبنا منهجه في الفقه الحديث⁽⁶⁾

وفي سبيل تطوير الفقه الإسلامي، أسس مفتى تقى عثمانى عدة مراكز بحثية وفكرية تهدف إلى تقديم فقه إسلامي متجدد وموائم للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي. كما تم انتخابه عضواً في العديد من الهيئات الشرعية الإسلامية التي تعنى بالفتوى وتطوير الشريعة الإسلامية، مما ساهم في تعزيز مكانته العلمية على الصعيدين المحلي والعالمي. على صعيد التدريس، اشتهر بأسلوبه التحليلي الذي يمزج بين النصوص الشرعية والواقع المعاصر، مما أكسبه احتراماً واسعاً بين طلابه وزملائه العلماء⁽⁷⁾

من خلال هذا المسار العلمي المتكامل، بدأ مفتى تقى عثمانى كتابة مؤلفاته التي أصبحت مرجعاً هاماً في الفقه الإسلامي المعاصر، ومن أشهرها كتابه في الفقه المصرى الإسلامي الذي أثبت فيه عمق دراسته وقدرته على الابتكار الشرعي. تُعتبر مؤلفات مفتى تقى عثمانى جسراً بين التراث الإسلامي والقضايا المعاصرة، حيث عالج من خلالها العديد من الموضوعات التي كانت غائبة عن الدراسات الفقهية التقليدية، مثل التجارة الإلكترونية،

والعقود الرقمية. فضلاً عن ذلك، عمل على نشر فقه السلام والتعايش بين الأديان والثقافات، مما جعل منه صوتاً متميزاً في الحوار الحضاري بين الإسلام والعالم الحديث⁽⁸⁾ وقد نال العديد من الجوائز والتكريمات من مؤسسات دينية وعلمية، تقديرًا لجهوده العلمية وإسهاماته في تطوير الفكر الإسلامي. يُذكر أن مفتى تقى عثمانى كان يحرص على نقل علومه بأسلوب بسيط وواضح ليفهمه الجميع، وهو ما ساعد في توسيع دائرة تأثيره بين عامة المسلمين وغير المتخصصين⁽⁹⁾

كما لعب دوراً مهماً في مجال التفسير، حيث قدم قراءات جديدة للنصوص القرآنية التي تركز على القيم الإنسانية والرحمة والعدل، مؤكداً أن الفهم العميق للقرآن هو مفتاح إصلاح الأمة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مسيرته العلمية تفاعلاً كبيراً مع

الفقه المقارن، حيث سعى إلى إظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بين المدارس الفقهية المختلفة بأسلوب علمي موضوعي. تأثر مفتى تقى عثمانى أيضاً بالفكر الصوفي المعتدل، مما انعكس على منهجه في الدعوة والتركيز على تهذيب النفس والبعد الروحي في تطبيق الشريعة⁽¹⁰⁾

إن الدراسة العلمية لمسيرته التعليمية تعطي صورة واضحة عن عالم مسلم متجدد يربط بين التراث الإسلامي ومطالب العصر، مما يبرز أهمية التحصيل العلمي المتجدد لتلبية حاجات المجتمعات الإسلامية المعاصرة (الخطيب 2010، 210). في الختام، فإن النشأة العلمية والمسيرة التعليمية لمفتى تقى عثمانى تشكّلان الأساس الذي بُنيت عليه إسهاماته الفقهية والفكرية، وهو نموذج يحتذى به في مجال العلوم الإسلامية الحديثة. حيث تمكن من توظيف العلوم الشرعية لخدمة قضايا المسلمين المعاصرة بموضوعية وعلمية⁽¹¹⁾

مساهمات مفتى تقى عثمانى في الفقه الإسلامي المعاصر

يُعدّ مفتى محمد تقى عثمانى من أبرز العلماء المجددين في العصر الحديث الذين سعوا لإحياء الفقه الإسلامي وجعله مواكباً لمتغيرات الزمان والمكان. تميزت جهوده الفقهية بالشمولية والعمق، مع سعي دائم لتأصيل الأحكام الشرعية في ضوء المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، مما جعله مرجعاً معتمداً في مجالات الفقه، خاصة الفقه المالي، والفقه المقارن، وقضايا النوازل والاجتهاد الجماعي. وقد بدأت مساهماته منذ فترة مبكرة من عمره العلمي، حين أبدى اهتماماً واضحاً بالقضايا الفقهية المستجدة، مستنداً إلى منهج علمي دقيق يجمع بين المعرفة التراثية والبصيرة المعاصرة.

من المجالات التي برز فيها مفتى تقى عثمانى بشكل لافت: فقه المعاملات المالية المعاصرة، حيث كان من أوائل العلماء الذين كتبوا بتفصيل عن المصارف الإسلامية، وصياغة البدائل الشرعية عن المعاملات الربوية. وقد قام بدراسة عميقة لعقود التمويل، مثل المرافحة، والمشاركة، والإجارة، والاستصناع، وأعاد صياغتها بطريقة تجمع بين الفقه التقليدي والضرورات المصرفية المعاصرة⁽¹²⁾.

ويُذكر أنه أسهم في وضع الأسس النظرية والعملية لما يعرف بـ "البنوك الإسلامية"، فكان عضواً فعالاً في "مجلس المعايير الشرعية" التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، كما شغل منصب رئيس المجلس الشرعي لعدد من البنوك الإسلامية، وهو ما أتاح له تطبيق اجتهاداته الفقهية في الواقع العملي. تميّزت اجتهاداته الفقهية بالانضباط المنهجي، فكان يتحرى عن كل مسألة بدراسة الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال السلف، ثم يُقوّمها بضوابط المقاصد الشرعية، ويوازن بينها وبين متطلبات العصر الحديث، مع المحافظة على أصول الفقه الإسلامي وعدم التفريط فيها⁽¹³⁾

وقد كانت له آراء جريئة في مسائل الاجتهاد، حيث فتح الباب أمام "الاجتهاد الجماعي" لحل المشكلات المعاصرة، مؤمناً بأن الاجتهاد الفردي – رغم ضرورته – لا يكفي وحده لمعالجة التعقيدات الحديثة، لا سيما في الاقتصاد، والقانون، والمجتمع. لذلك كان من رواد المجمع الفقهي العالمية، وشارك في إصدار عشرات القرارات التي شكلت أساساً للفقهاء المعاصرين. وفي سياق العولمة والانفتاح الاقتصادي، سعى إلى تأصيل المفاهيم الإسلامية حول "العدالة المالية"، ورفض "الرأسمالية الجشعة"، مؤكداً على أن النظام المالي الإسلامي ليس مجرد بديل فني عن الربا، بل هو فلسفة اقتصادية متكاملة قائمة على مقاصد الشريعة وحقوق الإنسان والتكافل الاجتماعي⁽¹⁴⁾

لم تقتصر مساهماته على الجانب المالي فقط، بل امتدت إلى قضايا الأحوال الشخصية، والمواثيق، والميراث الرقمي، ومسائل مستحدثة مثل أطفال الأنابيب، ونقل الأعضاء، والتلقيح الصناعي. وقد ألف فيها رسائل ومقالات فقهية اعتمدت على الجمع بين القواعد الفقهية والمبادئ الأخلاقية، مما جعله مرجعاً في فقه النوازل. كما قدم فقهاً مقارناً بناءً، إذ قارن بين المذاهب الأربعة بطريقة تحترم جميع الآراء، دون تعصب لمذهب بعينه، بل كان يرجح أحياناً خارج المذهب الحنفي الذي ينتمي إليه، إذا وجد الراجح في غيره، وهو ما انعكس في كتابه المشهور "أصول الإفتاء وأدابه"، حيث وضع ضوابط دقيقة للتعامل مع اختلاف الفقهاء⁽¹⁵⁾.

ومن أبرز ما قدمه في فقه المعاملات: إسهامه في "فقه الزكاة المعاصر"، خاصة زكاة الأسهم، والأرباح، وزكاة الشركات، حيث كان له اجتهادات دقيقة تم اعتمادها في مؤتمرات الزكاة الدولية، وأصبحت مرجعاً للهيئات الشرعية في العالم الإسلامي. اهتم مفتي تقي عثمانى أيضاً بـ "التقنين الفقهي"، وعمل على تطوير مشاريع لقوانين مدنية مستمدة من الشريعة، يمكن تطبيقها في المحاكم، دون أن تفقد روح الفقه الإسلامي. وكان يؤكد أن التقنين لا يعني الجمود، بل هو وسيلة لتفعيل الشريعة في الحياة العامة.

أسلوبه الفقهي كان أقرب إلى "التركيب المنهجي"؛ فهو لا يقتصر على سرد الأقوال، بل يُعيد ترتيبها وتحليلها في ضوء قواعد الأصول والمقاصد، ما يجعل نتائجه مدروسة وقابلة للتطبيق. وقد ظهر هذا جلياً في أعماله مثل "فقه البيوع"، و"قواعد الفقه الإسلامي". في مجال الفتوى، حرص على تجديد المفاهيم، فكان يفتي بمراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي، دون الخروج عن ثوابت الشريعة. وقد أفتى بعدم جواز بعض صور التجارة الإلكترونية القائمة على الغرر، وأجاز أخرى بشروط محددة، مما يدل على دقة فهمه للتطورات الحديثة.

أثره امتد إلى المجتمعات الإسلامية غير العربية، فقد تُرجمت مؤلفاته إلى أكثر من عشر لغات، واعتمدتها هيئات إفتاء في أوروبا وأمريكا، ما يجعله أحد أبرز مراجع الأقليات المسلمة في الغرب. ولم يكن فقهه معزولاً عن الواقع، بل كان متفاعلاً مع

قضايا الأمة، من خلال فقه الأزمات، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية. ففي جائحة كورونا، أصدر فتاوى تنظم الصلاة، والزكاة، والوقاية، وأسس لمفهوم "الضرورة الشرعية المعاصرة" (16)

من أبرز ما يُميّز فقهه أنه يسير على "منهج التوازن"، فلا يميل إلى التشدد الذي يُعيق الحياة، ولا إلى التساهل الذي يُفِرط في الأحكام، بل يدعو إلى فقه مقاصدي واقعي. وهو ما أكدّه في مقالاته ودروسه ومحاضراته داخل وخارج باكستان. من الجدير بالذكر أن تلاميذه قد وثقوا اجتهاداته الفقهية في موسوعات إلكترونية، وأصبحت مرجعًا لطلبة العلم، وطلاب الدراسات العليا، ومراكز البحث الشرعي، ما يدل على عمق الأثر العلمي الذي خلفه (17)

دور مفتي تقى عثمانى في تطوير الفقه المصرفي الإسلامي

يُعدّ الفقه المصرفي الإسلامي أحد أبرز فروع الفقه التي تطورت بشكل متسارع خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجة الحاجة الملحة لتقديم بدائل شرعية للممارسات الربوية التي تهيمن على النظام المالي العالمي. وقد كان لمفتي محمد تقى عثمانى دورٌ محوريّ في صياغة هذا التطور، إذ يُعدّ من أوائل العلماء الذين تصدّوا لتأصيل الفقه المالي المعاصر وصياغته على أسس اجتهادية مقاصدية راسخة. ظهر اهتمامه بالفقه المصرفي الإسلامي في وقت مبكر، حين لاحظ أن المسلمين الذين يعيشون في بيئة مصرفية تقليدية يفتقرون إلى حلول عملية شرعية في تعاملاتهم اليومية، فرأى أن بقاء الفقه في إطاره النظري لا يكفي، بل لا بد من استيعابه لواقع المعاملات الحديثة وإيجاد صيغ شرعية بديلة تحقّق مقاصد الشريعة وتحافظ على نقاءها من الربا والغش والغرر.

كان لمفتي تقى عثمانى دورٌ مؤسس في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث عُيّن عضوًا دائمًا في الهيئة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية الرائدة، مثل بنك البركة، ومصرف دبي الإسلامي، وبنك ميزان في باكستان، وقد ساهم من خلال هذه المناصب في بلورة السياسات الشرعية الداخلية التي تقوم عليها هذه المصارف. وفي سياق جهوده التعهيدية، ألّف كتابه الشهير "مقدمة في المصرفية الإسلامية"، والذي تناول فيه الأسس الشرعية التي ينبغي أن تنبني عليها الأنشطة المصرفية، مع بيان الفرق الجوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي. وقد ناقش فيه مسائل دقيقة مثل بيع المربحة للأمر بالشراء، وتمويل المضاربة، والمشاركة المتناقصة، ومشكلات تطبيقها العملية (18)

سعى مفتي تقى عثمانى إلى سدّ الثغرة بين النظرية والتطبيق، فدعا إلى ما أسماه "فقه الواقع المالي"، وهو اتجاه فقهي يقوم على قراءة دقيقة للتطورات البنكية الحديثة، مع محاولة ضبطها ضمن الأطر الشرعية. لم يكن يقف عند النقل الفقهي، بل كان يجتهد لإيجاد نماذج عقود مصرفية جديدة، تستوفي شروط الصحة في الشريعة وتفي بمتطلبات السوق.

كان يؤكد أن التطبيق العملي لا بد أن يُراجع من قبل هيئات شرعية قوية لا تكتفي بالمراقبة الشكلية، بل تتدخل في تصميم المنتجات، ومراجعة العقود، والإشراف على التنفيذ. لذلك أسس ما يُعرف بـ"الرقابة الشرعية الداخلية"، وجعلها شرطاً لضمان التزام المصارف بأحكام الشريعة. من أبرز إنجازاته الفقهية في هذا المجال مشاركته الفاعلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، حيث كتب مسودات عدد من المعايير الشرعية، مثل معيار الإجارة، ومعيار البيع بالمراجحة، ومعيار السلم، وهي معايير أصبحت بمثابة دستور شرعي للمؤسسات المصرفية الإسلامية في شتى أنحاء العالم.

كما قدّم مساهمات رائدة في صياغة العقود المركبة التي تجمع أكثر من صيغة تمويلية، مع التزامه بتجنب الحيل الربوية، حيث كان يرى أن التساهل في هذا المجال يُفقد الفقه المصرفي الإسلامي مصداقيته، ويجعل منه مجرد تغليف شرعي للربا. كان من أوائل من ناقشوا مشكلات "تحول المقاصد" في تطبيقات المصارف الإسلامية، مثل تحوّل المراجحة من استثناء إلى أصل، وتحول المشاركة إلى مجرد ديكور شرعي. وقد دعا إلى تصحيح المسار وتوسيع قاعدة التمويل بالمضاربة والمشاركة.

أكّد دائماً على مركزية مقاصد الشريعة في الفقه المصرفي، وخاصة مقاصد العدالة والشفافية ومنع الاستغلال، وقد وضع قواعد لمنع الغرر، والتدليس، والغش، واقترح نماذج جديدة للإفصاح المالي تواكب الشريعة وتراعي الشفافية الحديثة ومن ملاحظاته البارزة على التطبيقات المصرفية الإسلامية، نقده الحاد لما أسماه بـ"أسلمة الربا"، وهو استخدام صيغ شرعية كغطاء للتعاملات الربوية الصريحة، دون مراعاة لروح الشريعة. وقد حذّر من هذه الظاهرة مراراً في كتبه ومقالاته ومشاركاته الدولية⁽¹⁹⁾.

دعا كذلك إلى إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة في الفقه المصرفي، وطالب بإدراج مواد تمويل إسلامي في المناهج الجامعية، قائلاً إن غياب الكفاءة العلمية هو السبب الرئيس في ضعف الرقابة الشرعية وعدم تطور المنتجات المصرفية الإسلامية بالشكل المنشود. شارك في مئات المؤتمرات والندوات العالمية التي تناولت قضايا الفقه المالي، وقد كان صوته حاضراً بقوة في صياغة التوصيات النهائية التي اتفقت عليها المجامع الفقهية، مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي في الهند، مما يبرز دوره الفاعل في توجيه مسار الفقه المصرفي.

لم يقتصر دوره على التنظير، بل كان يشارك في التدريب العملي للموظفين الشرعيين في المصارف، ويشرف على إعدادهم علمياً وشرعياً، وقد أنشأ برامج تعليمية متخصصة لهذا الغرض، منها دبلومات تدريبية في جامعة دار العلوم كراتشي. كان يؤمن بأهمية التعاون بين العلماء والاقتصاديين، وأسّس نماذج لـ"فرق شرعية اقتصادية"، تتكون من علماء فقه ومختصين في الاقتصاد الحديث، للعمل معاً على تصميم المنتجات المصرفية، في صورة من صور الاجتهاد الجماعي التطبيقي⁽²⁰⁾.

اهتم كذلك بقضايا الحوكمة، وربط بين الحوكمة الشرعية والحوكمة المؤسسية، مؤكداً أن الشفافية، والمحاسبة، ومكافحة الفساد، هي جزء من الالتزام بالشرعية، وليست مجرد معايير إدارية حديثة. نادى بأهمية إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي الإسلامي، لكنه شدد على ضرورة إعداد فتاوى مسيقة تراعي خصوصية التطبيقات الرقمية، كالمعاملات المشفرة، والمنصات التمويلية، والتعاقدات الرقمية، مؤكداً أن غياب التأصيل الفقهي في هذا المجال يُعرض المصارف لمخاطر شرعية. من أعظم إسهاماته أنه حافظ على التوازن بين المحافظة على أصول الفقه، وبين التجديد الواعي في التطبيق، دون أن يُفترق في الثوابت أو يُجمد في قوالب الماضي، لذلك نُظر إليه باعتباره أحد أعمدة الاجتهاد الفقهي المعاصر في باب المعاملات المالية.

تحليل منهجية التفسير والتأويل في أعمال مفتى تقي عثمانى

يُعدّ الفقه المصرفي الإسلامي أحد أبرز فروع الفقه التي تطورت بشكل متسارع خلال العقود الأخيرة، وذلك نتيجة الحاجة الملحة لتقديم بدائل شرعية للممارسات الربوية التي تهيم على النظام المالي العالمي. وقد كان لمفتى محمد تقي عثمانى دورٌ محوريّ في صياغة هذا التطور، إذ يُعدّ من أوائل العلماء الذين تصدوا لتأصيل الفقه المالي المعاصر وصياغته على أسس اجتهادية مقاصدية راسخة.

ظهر اهتمامه بالفقه المصرفي الإسلامي في وقت مبكر، حين لاحظ أن المسلمين الذين يعيشون في بيئة مصرفية تقليدية يفتقرون إلى حلول عملية شرعية في تعاملاتهم اليومية، فرأى أن بقاء الفقه في إطاره النظري لا يكفي، بل لا بد من استيعابه لواقع المعاملات الحديثة وإيجاد صيغ شرعية بديلة تحقق مقاصد الشريعة وتحافظ على نقاءها من الربا والغش والغرر.

كان لمفتى تقي عثمانى دورٌ مؤسس في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث عُيّن عضواً دائماً في الهيئة الشرعية لعدد من البنوك الإسلامية الرائدة، مثل بنك البركة، ومصرف دبي الإسلامي، وبنك ميزان في باكستان، وقد ساهم من خلال هذه المناصب في بلورة السياسات الشرعية الداخلية التي تقوم عليها هذه المصارف⁽²¹⁾

وفي سياق جهوده التعيددية، ألف كتابه الشهير "مقدمة في المصرفية الإسلامية"، والذي تناول فيه الأسس الشرعية التي ينبغي أن تنبني عليها الأنشطة المصرفية، مع بيان الفرق الجوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي. وقد ناقش فيه مسائل دقيقة مثل بيع المربحة للأمر بالشراء، وتمويل المضاربة، والمشاركة المتناقصة، ومشكلات تطبيقها العملية⁽²²⁾

سعى مفتى تقي عثمانى إلى سدّ الثغرة بين النظرية والتطبيق، فدعا إلى ما أسماه "فقه الواقع المالي"، وهو اتجاه فقهي يقوم على قراءة دقيقة للتطورات البنكية الحديثة، مع محاولة ضبطها ضمن الأطر الشرعية. لم يكن يقف عند النقل الفقهي، بل

كان يجتهد لإيجاد نماذج عقود مصرفية جديدة، تستوفي شروط الصحة في الشريعة وتفي بمتطلبات السوق. كان يؤكد أن التطبيق العملي لا بد أن يُراجع من قبل هيئات شرعية قوية لا تكتفي بالمراقبة الشكلية، بل تتدخل في تصميم المنتجات، ومراجعة العقود، والإشراف على التنفيذ. لذلك أسس ما يُعرف بـ"الرقابة الشرعية الداخلية"، وجعلها شرطاً لضمان التزام المصارف بأحكام الشريعة⁽²³⁾

من أبرز إنجازاته الفقهية في هذا المجال مشاركته الفاعلة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، حيث كتب مسودات عدد من المعايير الشرعية، مثل معيار الإجارة، ومعيار البيع بالمربحة، ومعيار السلم، وهي معايير أصبحت بمثابة دستور شرعي للمؤسسات المصرفية الإسلامية في شتى أنحاء العالم. كما قدّم مساهمات رائدة في صياغة العقود المركبة التي تجمع أكثر من صيغة تمويلية، مع التزامه بتجنب الحيل الربوية، حيث كان يرى أن التساهل في هذا المجال يُفقد الفقه المصرفي الإسلامي مصداقيته، ويجعل منه مجرد تغليف شرعي للربا⁽²⁴⁾.

كان من أوائل من ناقشوا مشكلات "تحول المقاصد" في تطبيقات المصارف الإسلامية، مثل تحول المربحة من استثناء إلى أصل، وتحول المشاركة إلى مجرد ديكور شرعي. وقد دعا إلى تصحيح المسار وتوسيع قاعدة التمويل بالمضاربة والمشاركة. أكد دائماً على مركزية مقاصد الشريعة في الفقه المصرفي، وخاصة مقاصد العدالة والشفافية ومنع الاستغلال، وقد وضع قواعد لمنع الغرر، والتدليس، والغش، واقترح نماذج جديدة للإفصاح المالي تواكب الشريعة وتراعي الشفافية الحديثة⁽²⁵⁾

ومن ملاحظاته البارزة على التطبيقات المصرفية الإسلامية، نقده الحاد لما أسماه بـ"أسلمة الربا"، وهو استخدام صيغ شرعية كغطاء للتعاملات الربوية الصريحة، دون مراعاة لروح الشريعة. وقد حذّر من هذه الظاهرة مراراً في كتبه ومقالاته ومشاركاته الدولية. دعا كذلك إلى إنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة في الفقه المصرفي، وطالب بإدراج مواد تمويل إسلامي في المناهج الجامعية، قائلاً إن غياب الكفاءة العلمية هو السبب الرئيس في ضعف الرقابة الشرعية وعدم تطور المنتجات المصرفية الإسلامية بالشكل المنشود.

شارك في مئات المؤتمرات والندوات العالمية التي تناولت قضايا الفقه المالي، وقد كان صوته حاضراً بقوة في صياغة التوصيات النهائية التي اتفقت عليها المجامع الفقهية، مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي في الهند، مما يبرز دوره الفاعل في توجيه مسار الفقه المصرفي. لم يقتصر دوره على التنظير، بل كان يشارك في التدريب العملي للموظفين الشرعيين في المصارف، ويشرف على إعدادهم علمياً وشرعياً، وقد أنشأ برامج تعليمية متخصصة لهذا الغرض، منها دبلومات تدريبية في جامعة دار العلوم كراتشي⁽²⁶⁾.

كان يؤمن بأهمية التعاون بين العلماء والاقتصاديين، وأسس نماذج لـ"فرق شرعية اقتصادية"، تتكون من علماء فقه ومختصين في الاقتصاد الحديث، للعمل معاً على تصميم المنتجات المصرفية، في صورة من صور الاجتهاد الجماعي التطبيقي. اهتم كذلك بقضايا الحوكمة، وربط بين الحوكمة الشرعية والحوكمة المؤسسية، مؤكداً أن الشفافية، والمحاسبة، ومكافحة الفساد، هي جزء من الالتزام بالشرعية، وليست مجرد معايير إدارية حديثة. نادى بأهمية إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي الإسلامي، لكنه شدد على ضرورة إعداد فتاوى مسبقة تراعي خصوصية التطبيقات الرقمية، كالعملات المشفرة، والمنصات التمويلية، والتعاقدات الرقمية، مؤكداً أن غياب التأصيل الفقهي في هذا المجال يُعرض المصارف لمخاطر شرعية. من أعظم إسهاماته أنه حافظ على التوازن بين المحافظة على أصول الفقه، وبين التجديد الواعي في التطبيق، دون أن يُفترق في الثوابت أو يُجمد في قوالب الماضي، لذلك نُظر إليه باعتباره أحد أعمدة الاجتهاد الفقهي المعاصر في باب المعاملات المالية.

تأثير مفتي تقي عثمانى في الخطاب الإسلامي العالمي وإصلاح الفكر الإسلامي

يُعدّ الشيخ مفتي محمد تقي عثمانى أحد أبرز العلماء المعاصرين الذين تركوا بصمة واضحة في تجديد الفكر الإسلامي وتعزيز حضوره في المحافل الدولية. وقد امتدت آثاره إلى ما هو أبعد من باكستان والعالم الإسلامي التقليدي، حيث أصبح من الأصوات المرجعية في صياغة خطاب إسلامي عالمي يتسم بالاعتدال، والعمق العلمي، والقدرة على مواجهة التحديات الفكرية الحديثة. لقد نشأ مفتي تقي عثمانى في بيئة علمية راسخة، وتلقى علومه على يد والده العلامة محمد شفيع، وتأثر بالمدرسة الديوبندية التي تجمع بين الفقه التقليدي والعمل الدعوي. غير أنه سرعان ما تجاوز الحدود المحلية، ليخوض ميدان الفكر العالمي من خلال مؤلفاته، ومحاضراته، ومشاركاته في المؤتمرات الدولية، مما جعله من الأصوات الفكرية البارزة في العصر الحديث (27).

أولى اهتماماً خاصاً بإصلاح الفكر الإسلامي المعاصر، فاعتبر أن الجمود الفقهي والانغلاق الفكري من أسباب تأخر الأمة، ودعا إلى اجتهاد جماعي واعي، يستوعب التغيرات ويستحضر مقاصد الشريعة. وكان يؤكد على أن التجديد لا يعني التفريط، كما أن التمسك بالتراث لا يعني الانغلاق عن العصر. ومن أبرز إسهاماته الفكرية، طرحه لفكرة "الخطاب الإسلامي الوسطي"، والذي يقوم على الجمع بين ثوابت العقيدة وأخلاقيات الدعوة، مع مراعاة الواقع العالمي المتغير. وقد عالج في كتبه مسائل الفكر، والحداثة، والتحديات الغربية للفكر الإسلامي، داعياً إلى الرد العلمي الرصين لا العاطفي الانفعالي (28).

شارك مفتي عثمانى في العديد من الندوات العالمية التي تتناول صورة الإسلام في الغرب، وكان صوته معتدلاً، يدعو إلى الحوار الحضاري والتفاعل الإيجابي مع المجتمعات الأخرى، دون إذابة الهوية أو الذوبان في الآخر. وقد مثل الإسلام في عدة محافل دولية بصفته عالماً فقيهاً ومفكراً. وقد أدرك باكراً أن العالم المعاصر يواجه أزمة أخلاقية، وأن الإسلام قادر على تقديم حلول

إنسانية عادلة من خلال منظومته الأخلاقية والتشريعية، ولذلك دعا إلى إعادة إحياء "رسالة الإسلام العالمية" التي تهتم بإصلاح الإنسان، لا السيطرة عليه .

وفي خطاباته الفكرية، كان يؤكد أن النهضة لا يمكن أن تتم إلا من خلال إصلاح التعليم، وربط العلم الشرعي بالواقع، وتخرج علماء يجمعون بين الفقه العميق، والوعي الحضاري، والقدرة على مخاطبة العقل الإنساني العالمي بلغة يفهمها. وقد دافع عن تعليم الفلسفة والمنطق للمشتغلين بالعلم الشرعي. من القضايا المهمة التي تصدى لها فكرياً وخطاباً، هي إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، حيث رفض الثنائية الغربية التي تفصل الدين عن الشأن العام، وأكد أن الإسلام دين شامل ينظم حياة الفرد والمجتمع والدولة. غير أنه دعا إلى التدرج في التطبيق، والحكمة في الطرح، وفق الواقع والمصلحة المعتبرة .

أثره كان بالغاً في الشباب الإسلامي في الغرب، حيث تُرجمت كتبه إلى الإنجليزية، والفرنسية، والعديد من اللغات الأخرى، وكانت تُقرأ في الجامعات والمراكز الإسلامية، وقد عُرف بدعوته إلى التوازن والاعتدال، وتحرير الإسلام من الصورة العنيفة التي التصقت به بسبب فكر التطرف. من جهوده المتميزة في هذا الإطار، مساهمته في تأسيس عدة مراكز فكرية في الغرب، مثل "المعهد الإسلامي في كندا"، ومشاركته في ندوات "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين"، وغيرها من المنتديات التي تعالج قضايا الفكر الإسلامي والاندماج المجتمعي .

كما كان له حضور فكري قوي في مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، حيث قدّم رؤية مهمة حول القضايا الفكرية المعاصرة، مثل الحريات، والعلاقة مع غير المسلمين، والتعامل مع الأنظمة السياسية، وقد تبنت مواقف تقوم على فقه الموازنات والمآلات. من الجدير بالذكر أن مفتي تقي عثمان لم يكتفِ بالخطاب التنظيري، بل مارس الإصلاح الفكري من خلال المؤسسات التعليمية التي يشرف عليها، مثل جامعة دار العلوم كراتشي، حيث أدخل تغييرات في المناهج الشرعية، وأدخل مواد جديدة كالفكر السياسي، والاقتصاد الإسلامي، والحوار الديني⁽²⁹⁾

كان يرفض التصادم مع العالم، ويرى أن على المسلم أن يقدم الإسلام كنموذج حضاري متكامل، لا كأيديولوجيا صدامية. ولذلك، كان يدعو إلى الانفتاح الواعي، والنقد الذاتي، والحوار البناء، ويعتبر هذه العناصر من صميم الإصلاح الفكري في العصر الحديث. تميز فكره بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، حيث لم يتنازل عن ثوابت الشريعة، لكنه في الوقت ذاته لم يتردد في نقد الخطاب الإسلامي التقليدي إذا انحرف عن مقاصد الدين، وكان يُصرّ على أهمية مراجعة الأداء الدعوي والفقه في ضوء المتغيرات العالمية. وقد كانت له رؤية نقدية تجاه الحركات الإسلامية، حيث دعا إلى تقويم خطابها الفكري والسياسي، وتجنب المبالغات في التصعيد، معتبراً أن الحكمة والاعتدال هما السبيل لإصلاح المجتمعات دون الدخول في صدامات غير محسوبة⁽³⁰⁾.

لعلّ من أبرز خصائص فكره تأثيره في علماء من مختلف المشارب، فقد كان مرجعاً للفكر الوسطي المعاصر، واستشهد بأرائه في ندوات إصلاح الفكر الإسلامي في العالم العربي، والهند، وماليزيا، وتركيا. وهذا الاتساع يدل على عمق خطابه وشموليته. وقد ركّز كثيراً على المسؤولية الأخلاقية للعالم المسلم، فرأى أن العالم لا يكفي أن يكون حافظاً للمتون، بل يجب أن يكون قائداً فكرياً، يتحمل مسؤولية نقل الإسلام إلى البشرية، ويشارك في قضايا الإنسان الكبرى كالسلام، والعدالة، والبيئة، والحوار الديني⁽³¹⁾

وفي السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام الدولي بآثاره الفكرية، خصوصاً بعد صدور ترجماته في الغرب، وأصبح مرجعاً معتمداً في الدراسات الإسلامية في الجامعات الكبرى، نظراً لأسلوبه الرصين، وطرحه المنضبط، وانفتاحه على قضايا الإنسان المعاصر. لقد أعاد مفتي تقي عثمانى إلى الخطاب الإسلامي نضارته، وحرّره من الجمود والتقليد، دون أن يُسقطه في الفوضى أو التفريط، وهو ما يجعل تجربته الفكرية نموذجاً يُحتذى به في صياغة خطاب إسلامي عالمي متزن في عصر التحديات.

الخاتمة:

تمثل سيرة مفتي محمد تقي عثمانى نموذجاً فريداً لعالم مسلم جمع بين الأصالة والمعاصرة، واستطاع أن يسهم بفعالية في مختلف الميادين العلمية والفقهية والفكرية على المستويين المحلي والعالمي. إن تتبّع حياته العلمية ومسيرته التعليمية يُظهر عمق تكوينه الشرعي واللغوي، فضلاً عن نضجه الفكري المبكر وقدرته على التعامل مع قضايا العصر بمنهج متوازن يجمع بين النص والمقصد، وبين الثبات والمرونة.

لقد ترك بصمة واضحة في مجالات متعددة، من بينها الفقه الإسلامي، والقضاء، والاقتصاد المصرفي الإسلامي، والفكر الدعوي والإصلاحي، حيث ساهم في تطوير رؤية فقهية معاصرة قادرة على الاستجابة لتحديات الزمن دون المساس بجوهر الشريعة. كما أن مشاركاته في المجمع الفقهية العالمية، وتأليفاته التي تُدرّس في الجامعات، وخطاباته التي لامست وجدان الأمة، تدل على رسوخ قدمه وتأثيره العميق في بناء خطاب إسلامي عالمي رشيد.

وإن القيمة الحقيقية لسيرته لا تكمن في عدد مؤلفاته أو مناصبه، بل في المنهج الذي اتبعه، القائم على الاعتدال، والانفتاح الواعي، والالتزام بأخلاقيات العلم والدعوة. ومن هنا، فإن دراسة سيرته تحليلياً لا تضيء جوانب من حياته فحسب، بل تقدم أيضاً نموذجاً يُحتذى به في بناء العلماء والدعاة في العصر الحديث.

ولهذا فإن سيرة مفتي تقي عثمانى ليست مجرد حكاية شخصية لعالم كبير، بل هي مرآة حية لحيوية الفكر الإسلامي المعاصر، وشهادة على إمكانية الجمع بين التراث والانفتاح، وبين الثبات والتجديد، وبين الانتماء المحلي والتأثير العالمي.

المراجع

- ¹ الأنصاري، محمد عبد السلام. *فقه المعاصر: دراسة في فقه المعاملات المالية الإسلامية*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2015. 98
- ² الخطيب، عبد الرحمن. *أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث*. بيروت: دار الكتب العلمية، 2010، 130
- ³ الأنصاري، محمد عبد السلام. *فقه المعاصر: دراسة في فقه المعاملات المالية الإسلامية*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2015، 45.
- ⁴ الخطيب، عبد الرحمن. *أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث*. بيروت: دار الكتب العلمية، 2010، 112
- ⁵ يوسف، سامي. *الفقه الإسلامي بين التراث والتجديد*. كراتشي: مؤسسة الفكر الإسلامي، 2018، 113
- ⁶ الخطيب 2010، 160
- ⁷ الخطيب 2010، 172
- ⁸ الخطيب 2010، 189
- ⁹ الأنصاري 2015، 152
- ¹⁰ الأنصاري 2015، 180
- ¹¹ يوسف 2018، 192
- ¹² الأنصاري، ٢٠١٥، ص ٢٣٥
- ¹³ الخطيب، ٢٠١٠، ص ١٢٦
- ¹⁴ يوسف، ٢٠١٨، ص ١٨٢
- ¹⁵ الأنصاري، ٢٠١٥، ص ٢٧٩
- ¹⁶ الأنصاري، ٢٠١٥، ص ٣٤٥
- ¹⁷ الخطيب، ٢٠١٠، ص ١٨٢
- ¹⁸ عثمانى، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٣٤
- ¹⁹ أمين، رشيد. *تطور الفقه المالي في العصر الحديث: دراسات نقدية*. القاهرة: دار التقوى، ٢٠١٥، ص ١٤٣
- ²⁰ عثمانى، محمد تقى. *الفقه الإسلامي وأدلته في القضايا المعاصرة*. كراتشي: دار الفكر الإسلامي، ٢٠١٠، ص ١٧٥
- ²¹ عثمانى، ٢٠١٠، ص ٥٦
- ²² عثمانى، محمد تقى. *مقدمة في المصرفية الإسلامية*. كراتشي: دار المعارف، ٢٠٠٢، ص ٢٢-٣٤



Published:
June 01, 2025

- ²³عثماني، ٢٠١٠، ص ١١٢
- ²⁴أمين، ٢٠١٥، ص ١١٧
- ²⁵يوسف، ٢٠٢٠، ص ١٧٥
- ²⁶أمين، ٢٠١٥، ص ١٦٦
- ²⁷عثماني، ٢٠١٢، ص ٢١
- ²⁸أمين، ٢٠٢١، ص ١١٢
- ²⁹عثماني، ٢٠١٢، ص ١٣٧
- ³⁰يوسف، ٢٠١٩، ص ١٣٦
- ³¹عثماني، ٢٠١٢، ص ١٥٢